وعلى هذا التفصيل عمارة سائر املاكها كم سقف منزل
امراته بامرها فالسقف لها ولو بلا امرها فلو رفعه له
رفعه لو لم يوجب ضررا في غير ما بنى ط كل من بنى في دار غيره
باجره فالبناء لاجره ولو بنى لنفسه بلا امره فهو له ولو رفعه
الا ان يضر بالبناء فمنع ولو بنى لرب الارض بلا امره ينبغي
ان يكون متبرعا كما سرط ط طحان ركب في الطاحونة حجرا او حديدا
من ماله ومضت المدة فلو عليه باجر مثلها على ان يرجع
فهو لربها ويرجع بما انفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير ركب
في البناء فله رفعه ولو ركبا فله قيمته ولو للمالك بلا امره فتبرع
بيد استاجر دارا فجصصها او فرشها باجر او ركب فيها بابا
او غلقا او نحوه واقر به الموجر فاراد المستاجر قلعه فله
قلعه لو لم يضر بالموضع فله قيمته يوم الخصومة ستاجر عمارة
كرم باذن موجر لاشك انها للموجر اذا عمره باذنه وهل
يرجع بما انفق بلا شرط الرجوع فعلى قياس ما مر في فطر
ينبغي ان لا يرجع على الموجر بلا شرط الرجوع وقد مر في
كد انه لو عمر داره باذنها فالنفقة دين عليها ولم يذكروا شرط
شرط للرجوع ط الاصل ان من بنى في دار غيره باجره فالبناء
لرب الدار ويرجع عليه بما انفق كما اختلف فيه المشايخ بعضهم
قالوا البناء لرب الدار لو باذنه فاستدلوا بما ذكر محمد ان
من اجر حماما وقال للمستاجر ريم ما استرم ففعل فالعمارة
لرب الحمام وقال بعضهم البناء للمباني ولو بنى باذن رب
الدار واستدلوا بما ذكر محمد ان من استعار دارا ليبني فيها
باذن ربها فالبناء للمستعير وهذا الاختلاف فيما مر ولم
يشترط الرجوع فلو اشترط فالبناء لرب الدار وعليه
ما انفق الا يرى الى ما ذكروا ان من استاجر حماما وو كله

ربه بان يريم ما استرم من الحمام ويجب ذلك لرب الاجر
فضل فالبناء لرب الحمام وللمستاجر على الموجر ما انفق صر
استعار ارضا ليبني ويسكن ما بدا له على انه ان خرج فالبناء
لرب الارض فهذا فاسد لانه استيجار الارض ببناء المباني
ولرب الارض نقض بنائه العارية في الوقف وفي عدة مستولى
بنى في عرصة الوقف لو بمال الوقف فهو للوقف وكذا لو من
مال نفسه لكن للوقف ولو لنفسه من ماله فلو اشهد فله
ذلك ولو لم يذكر شيئا فهو له لو بنى من ماله على ما مر يقول
الحقير الظاهر انه اراد بما مر في فصل التصرفات وهو خلاف
هذا اذ المذكور هناك نقلا عن عدة ايضا ان المتولي
لو بنى في عرصة الوقف فهو له لو بنى لنفسه بمال نفسه واشهد
عليه والا فهو للوقف بخلاف الاجنبي فانه لو بنى بمال نفسه
ولم يذكر شيئا فهو له وقد مر في فصل الاستحقاق انتهى وفي
الاشباه والنظائر ايضا وان كان بنا المتولي بماله للوقف
واطلق فهو للوقف قط ستاجر بنى في دار الوقف على
ان يرجع في الغلة فله الرجوع انتهى وفي الاشباه والنظائر
لو بنى في ارض وقف غير متوليه فلو باذن المتولي ليرجع فهو
وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف وان بنى لنفسه او اطلق
رفعه لو لم يضر وان اضر فهو للمضع لماله فليتبصر بقي ظلاصه
وفي بعض الكتب للناظر تملكه باقل القيمتين للوقف نزع ما
بمال الوقف ضعف حانوت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن
متوليه وقال انفقت كذا وكذا لو لم يضر رفعه ببنائه القديم
رفعه وهو للساكن ولو ضر رفعه لا يرفع فهو الذي ضيع ماله
فليتبصر بقي ان يتخلص ماله من تحت البناء باخذه ولا
يكون بنا المستاجر فيه مانعا من صحة الاجارة من غيره ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)